المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية

محمد عبد الشفيع عيسى

أستاذ باحث في مركز دراسات الوحدة العربية
وأستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة، سابقاً.
moh_eesaa@hotmail.com.

أولاً: السياق الدولي والاجتماعي للفقر

لا يمكن التحدث عن الفقر في انفصال عن سياقه الدولي والاجتماعي. ولكن التقارير الدولية تتحدث عن «الفقر»، باعتباره ظاهرة قائمة في جميع المجتمعات في العالم المعاصر، بل إنه كان موجوداً طوال التاريخ: ظاهرة عامة ذات طابع عالمي. وتأكيداً لذلك، واستناداً إليه، تقوم مختلف الدول، بما فيها الدول المتقدمة، بوضع «خطوط وطنية للفقر» يعتبر من يقف دونها من الأفراد والجماعات فقيراً، أو في عداد «الفقراء».

ولكن الحقيقة ـ في رأينا ـ أن الفقر ظاهرة تخصّ البلدان والمجتمعات الفقيرة، وأن الفقراء يمثلون القوة الاجتماعية ذات الوجود الظاهر في المجتمعات الفقيرة، حيث التقابل بين القاعدة العريضة والأقلية الموسرة أو الثرية، وبينهما شريحة أو طبقة «متوسطة» تقف بين بين.

ومن القاعدة العريضة والشريحة الوسيطة تتكون «الغالبية الاجتماعية»، علماً بأن هذه الغالبية لا تمثل كتلة واحدة مصمتة، ولكن تحتوي شرائح عديدة متدرجة من حيث نصيبها من الثروة والدخل، ومن الفرص والمكانة، ومن حيث القدرة على تقرير مصيرها ومصير المجتمع ككل، وخاصة بامتلاك مقوّمات القوة السياسية والقوة الأمنية (قوة العنف).

أما المجتمعات الغنية، فمن حيث هي كذلك، ليس فيها فقراء بالمعنى الدقيق، وإنما فيها «مغلوبون على أمرهم»: محدودو الدخل والفرص والمكانة والقدرة.

أما لماذا يرتبط الفقر بنوع معيّن من المجتمعات ندعوها بـ «المجتمعات الفقيرة»، فإن هذا يعود إلى عاملين:

ـ العامل الأول: الانخفاض المقارن في مستوى الناتج الاجتماعي (أو المحلي الإجمالي)

والأمر المهم هنا أن الفقر مرتبط في المقام الأول بانخفاض مستوى الناتج للمجتمع، وليس بمعدل النمو لهذا الناتج. . وبعبارة أخرى، إن المجتمعات الفقيرة تتسم بالمستوى المتدني للدخل الوطني، رغم أنها مع ذلك قد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتظل فقيرة. ونظراً إلى الانخفاض المقارن لمستوى الناتج، فإن ما يخصّ الفرد والأسرة من الدخل في المتوسط لا يحقق الإشباع اللازم للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، مقارنة بما يحدث في مجتمعات أخرى أعلى دخلاً.

ـ العامل الثاني: ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخول في المجتمعات الفقيرة بالذات

نظراً إلى محدودية الموارد، يشتدّ «الصراع» الاجتماعي على الدخل والثروة، ويتزايد هذا الصراع بفعل الشعور بـ «عدم الأمان» الاجتماعي إزاء المستقبل، وتكون النتيجة لهذا الوضع المركّب ميل القلة الموسرة إلى تعزيز استئثارها بالنصيب الأكبر من الثروة والدخل القومي، ممّا يرفع من درجة «عدم العدالة» التي يمكن أن تقاس كمياً من خلال مؤشّرات معينة، مثل «معامل جيني».

إذن، الفقر ظاهرة من ظواهر النظام العالمي القائم، والفقراء هم كتلة اجتماعية عريضة ـ

تمثل الأغلبية العددية من سكان الكوكب الأرضي ـ توجد في مجموعة معيّنة من دول العالم، وهي الدول التي توصف بأنها «فقيرة»، أي منخفضة الدخل: وتتركّز في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، ومنطقة الكاريبي. ويتعزّز واقع الفقر في هذه الدول بفعل انعدام العدالة في التوزيع.

١ ـ ملامح الفقر وخصائص الفقراء: الإطار التحليلي

إذا كان الشخص الفقير يوصف بأنه قليل المال والفرص والمكانة والقدرة، فإن الملامح الرئيسية للمجتمعات الفقيرة في العالم هي أنها: مجتمعات قليلة المال، ومحدودة فرص التطور (خاصة فرص التعليم والصحة)؛ وهي مهمّشة المكانة، وضعيفة القدرة. وهذه الملامح مصاحبة للفقر، كما أنها سبب له ونتيجة أيضاً. فهناك، إذن، علاقة سببية دائرية بين الفقر ومتغيّرات الدخل والفرص والمكانة والقدرات.

وفي ضوء التعريف السابق للفقر، يمكن لنا أن نعالج الفقر كظاهرة خاصة بالمجتمعات الفقيرة، في أهم تجسيداتها المعاصرة، وهي الظاهرة المسمّاة في التقارير الدولية بـ «الحرمان»، ولكننا نطلق عليها «الإفقار»، أو بالأحرى: الإفقاد، أو «فقدان التملك»، ونقصد بذلك إفقاد الفقراء «ماء الحياة»، وهو رأس المال، وخاصة:

- رأس المال الإنتاجي (الأصول المادية): أراض وآلات ومعدات.
- رأس المال النقدي والمالي (السيولة والتمويل الطويل الأجل).
- رأس المال المعرفي (التعلم والدُّربة والمهارة).
- رأس المال الاجتماعي (التماسك والشعور بالتضامن).

٢ ـ من هم الفقراء في المجتمع العربي؟

الفقراء في المجتمع العربي، إذن، مجرّدون من ملكية رأس المال، على اختلاف أنواعه، ولذلك فهم يتشكّلون من الشرائح التالية:

أ ـ **المعدمون**: هم الذين لا يتوفر لديهم أي مصدر للرزق، في الريف والحضر والبادية. وتتمثل هذه الفئة في العجزة وكبار السن، والأرامل ومن في حكمهن (كالمطلقات والمهجورات).

ب ـ **القاطنون في الريف**: هم الأجراء المجرّدون من أية ملكية للأرض، وأصحاب الملكيات القزمية الذين يعملون بالأجر لاستيفاء حاجاتهم الأساسية، نظراً إلى انخفاض عائد التملّك.

ج ـ **القاطنون في الحضر**: هم العاملون في القطاع غير الرسمي (أو غير المنظّم)، لحساب الغير (بالأجر) أو لحساب أنفسهم.

د ـ **العاملون أو بعض العاملين في القطاع الرسمي أو المنظّم**، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، ممن لا تتاح لهم فرص للعمل في «وظيفة ثانية» ـ في غير أوقات العمل الرسمية ـ أو لا تتاح لهم إمكانية «التربّح المعترف به اجتماعياً» من الوظيفة العامة.

هـ ـ **المتعطلون تعطلاً دائماً أو مؤقتاً** أو موسمياً، تعطلاً كاملاً أو جزئياً، وتشمل هذه الشريحة الفقراء التالين:

ـ المتعطلون من خريجي التعليم المتوسط والعالي.

ـ الذين يعانون ظاهرة «نقص التشغيل»، أي التعطل الجزئي، أو عدم كفاية ساعات العمل لإدرار الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية.

ـ المتعطلون من غير المتعلمين، الذين اضطروا إلى الخروج من سوق العمل بعد أن دخل إليها خريجو النظام التعليمي الذين يقبلون بالعمل تحت أية ظروف.

٣ ـ فئات الفقراء في المجتمع العربي

هناك فئتان من الفقراء في المجتمع العربي:

أ ـ الفقراء المجرّدون من ملكية رأس المال الإنتاجي والمادي: يرتبط الفقر هنا بالعمل في القطاعات الأقل تطوراً، والأدنى نصيباً من الاستثمارات الإنتاجية، وهي:

(١) القطاع الزراعي.

(٢) قطاع الخدمات التقليدية، سواء كانت إنتاجية أو اجتماعية.

(٣) الفروع الصناعية المتقهقرة تكنولوجياً (مثل الصناعات اليدوية).

(٤) المصانع المحرومة من إمكانية الحديث التكنولوجي، وهي:

ـ مصانع «بئر السلم»، كما تسمّى في مصر، وهي المصانع الصغيرة والمنزلية التي تعتمد على التمويل الذاتي المحدود، وتمويل غير كافٍ من الصندوق الاجتماعي للتنمية (الجمعيات الأهلية)، وتمويل «غير مضمون» من الجهاز المعرفي.

ـ مصانع القطاع العام التي تعاني زحف عملية الخصخصة (مثل مصانع الغزل والنسيج في المحلة الكبرى وكفر الدوار في مصر).

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الموجّه من «مركز التحديث التكنولوجي» في وزارة التجارة والصناعة المصرية، مثلاً، والممولّ من الاتحاد الأوروبي، يخصّص بصفة أساسية للقطاع الخاص الكبير والمتوسط.

وعن «الفقر والفقراء المجرّدين من ملكية رأس المال الإنتاجي والمادي»، نشير بصفة خاصة إلى الفقر والفقراء في القطاع الزراعي.

ب ـ الفقراء الذين تجرّدوا أو جرى تجريدهم من ملكية رأس المال المعرفي: الكتلة الرئيسية منهم هم الشباب خريجو المراحل التعليمية المتوسطة والعالية، والذين لا تتاح لهم فرصة التأهيل المعرفي والمهاري القادر على تمكينهم من الحصول على فرص العمل المجزية مادياً واجتماعياً.

٤ ـ آلية مكافحة الفقر

في ضوء ما سبق عن المطابقة بين الفقر (وفقدان التملك) لرأس المال المادي (الإنتاجي والمالي) ورأس المال المعرفي، بصفة أساسية، ورأس المال الاجتماعي، بصفة ثانوية، أو بالأحرى تابعة، فإن مكافحة الفقر يجب أن تستهدف استئصال الفقر من الجذور، كهدف طويل الأجل. ويتحقق هذا الهدف الجذري عبر تمكين كافة أبناء المجتمع، وفي مقدمتهم «الغالبية الاجتماعية»، من الحصول على فرص متكافئة لتملك رأس المال والأصول، ومن ثم تمكينهم من الحصول على نصيب متكافئ من الدخل الوطني.

أما الهدف القصير الأجل، فهو تخفيف أو تلطيف حدّة الفقر، أو خفض وتقليل الفقر. ويتحقق الوصل بين الهدف الطويل الأجل والهدف القصير الأجل بالانتهاج التدريجي لاستراتيجية «القضاء على الفقر».

فكيف يتحقق ذلك؟ إنه يتحقق بالسعي إلى تمليك الفقراء رأسمالهم، وذلك عبر العمليات الآتية:

أ ـ **تملك الأصول لرأس المال الإنتاجي**، من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة.

ب ـ تملك **رأس المال النقدي والمالي** ـ عبر عمليات الائتمان الميسّر، والموجّه، استهدافاً للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ج ـ **اكتساب رأس المال المعرفي والمهاري**، بعمليات تنمية القدرات، وخاصة من خلال التدريب والتأهيل.

د ـ **تعزيز رأس المال الاجتماعي**: من خلال التشجيع على تشكيل التنظيمات التعاونية الإنتاجية أو التعاضدية، من جهة أولى، ودعم الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، من جهة ثانية، وتشجيع المجتمعات المحلية، ومنظمات الإدارة المحلية، على دعم المبادرات الأهلية، من جهة ثالثة.

ثانياً: تحليل الفقر، وآليات مواجهته في الدول العربية: التركيز على المشروعات الصغرى والصغيرة (من منظور الكتابات الدولية السائدة)

نتناول في هذا المبحث تحليل الفقر انطلاقاً من الإطار المفاهيمي المستقر في الكتابات الدولية، خاصة تقارير المنظمات الدولية، وبصفة أخص: التقرير الدولي السنوي عن التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير الدولي السنوي عن التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي.

في ما يتعلق بتحليل الفقر، نحيل إلى **تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ١٩٩٧**، وهو التقرير الذي وضع، إلى حدّ كبير، أسس الإطار المفاهيمي الدولي السائد بخصوص

الفقر، يعضده تقرير البنك الدولي عن «التنمية في العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١».

ولعل الرسالة الرئيسية للتقرير الدولي المذكور للتنمية البشرية، هي أن الفقر لم يعد «شرّاً لابد منه»، أي ليس قدراً مقدوراً، وأن «العالم لديه من الموارد المادية والطبيعية، ومن الدراية التقنية، ومن البشر، ما يمكنه من أن يصبح عالماً خالياً من الفقر، وأن يجعل ذلك حقيقة واقعة في أقل من جيل واحد. .»[١].

. . «وليس على الفقراء أن يعانوا من فقرهم في صمت. . وإن التحدي الماثل الآن هو حشد العمل من جانب كل الدول والمنظمات والأفراد»[٢].

ومن وجهة نظرنا، فإن ما يفصح عنه التقرير يمثل التزاماً مستحقاً بالفعل.

ولكن، ومن وجهة نظر نقدية، تم التعبير عنها في المبحث الأول، فإن التقرير لا يتطرق إلى الجذور الحقيقية للفقر في البلدان الفقيرة حالياً، وأهمها: الاستعمار من جهة أولى، وطبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم على إطلاق يد المشروع الخاص في تملك الأصول، وفي ممارسة النشاط السوقي، دون رقابة حقيقية من السلطة العامة الممثلة للمجتمع، من جهة ثانية.

ومع ذلك، فإن من المهم الاستفادة من ثروة التحليلات والمعلومات التي يتضمنها التقرير المشار إليه وسائر التقارير الدولية، التي تساعدنا على تقديم رؤية مفيدة لصانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، بخصوص التشغيل وآليات مواجهة الفقر، وخاصة من منظور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ومن حيث المفاهيم، فإن **تقرير التنمية البشرية (١٩٩٧)** يعرض لما يلي:

١ ـ مفاهيم الفقر

● **المفهوم العام للفقر**: يذكر التقرير في هذا الصدد، ومنذ البداية: «للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ إنه يعكس أيضاً الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضاً إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها، حيث يعيش المجتمع في حالة فقر»[٣].

● **الفقر المطلق والفقر النسبي**، حيث يشير «الفقر المطلق» إلى معيار معيّن للاحتياجات الدنيا. وإذا كان المعيار هو الدخل، فإنه يتحدّد، على سبيل المثال، في كسب أقل من دولار واحد يومياً للفرد، أو أقل من دولارين، كخطين مقترحين للفقر المطلق يجري استخدامهما في المقارنات الدولية. كما تقوم بعض الدول، وخاصة الدول الصناعية، بوضع خطوط وطنية للفقر، بحيث يعتبر النزول عنها بمثابة انزلاق إلى وضعية الفقر المطلق.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

أما الفقر النسبي، فيشير إلى فقر مجموعة اجتماعية معينة بالنسبة إلى المجتمع ككل، مثل أفقر نسبة ١٠ بالمئة من المجتمع، ومثل اعتبار الفقراء فقراً نسبياً هم من يحصلون على ثلث المتوسط الوطني العام للدخل.

● **القدرات**، وهي الإمكانيات التي يستطيع الفرد ـ أو الجماعة الاجتماعية ـ من خلالها تحقيق مستوى معين للأداء، ومن أهمها القدرات التعليمية والصحية.

● **الفقر الشديد** (أو الفقر المتناهي، على حدّ تعبير البعض، أو الفقر المدقع)، حينما لا تتمكن أية أسرة معيشية من تلبية ٨٠ بالمئة من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية.

● **معدل انتشار الفقر**، ويتمثل في النسبة المئوية للأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في المجتمع.

● **عمق الفقر** (أو فجوة الفقر)، ويبيّن متوسط بُعد الفقراء عن خط الفقر، أو هو متوسط المسافة دون خط الفقر، معبّراً عنها كنسبة من هذا الخط.

● **حدة الفقر**، وتقاس باعتبارها المتوسط المرجح ـ أو الموزون بأوزان معيّنة ـ للجذر التربيعي للمسافة دون خط الفقر.

● **الفقر الغذائي**، حيث تطبّق البلاد النامية التي وضعت خطوطاً وطنية للفقر طريقة الفقر الغذائي في أغلب الأحيان، وتقيس عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية الدنيا.

٢ ـ مفاهيم التنمية البشرية والحرمان البشري

أ ـ مفهوم التنمية البشرية: يقوم هذا المفهوم على الفكرة المركزية والأصلية التي تبنّاها محبوب الحق مع الفريق الأول لـ **تقرير التنمية البشرية العالمي**، بأن التنمية البشرية هي عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رفاهة أو رخاء. والدخل هو مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس، وهو وسيلة، بينما التنمية البشرية غاية[٤].

ويقيس دليل التنمية البشرية منجزات أي بلد في ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: العمر المتوقع، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق.

ب ـ مفهوم الرقم القياسي للفقر البشري أو الحرمان في مجال التنمية البشرية: يقوم على الأبعاد نفسها التي يتناولها **دليل التنمية البشرية**. والمتغيّرات المستخدمة هي: النسبة المئوية للسكان من الذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن ٤٠ عاماً، والنسبة المئوية للأمية بين

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر** (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٣)، و«Redefining Poverty,» <http://www.shoov ing.co>.

البالغين، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة، والنسبة المئوية للأطفال الناقصي الوزن حتى سن الخامسة.

وتأكيداً لذلك، يذكر **تقرير التنمية البشرية** السابق أنه «إذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي: العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتمتع بمستوى معيشة لائق، والحرية والكرامة، واحترام الذات واحترام الآخرين.

وتعكس المقارنة بين التنمية البشرية والفقر البشري أسلوبين مختلفين لتقييم التنمية: أحدهما هو «**المنظور الاندماجي**»، ويركّز على أوجه التقدم التي تحققها كل الجماعات في المجتمع، من الأغنياء والفقراء. والآخر هو «**منظور الحرمان**» الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من وجهة نظر الفقراء والمحرومين فقط[٥].

وباختصار، فإنه بينما يستخدم **دليل التنمية البشرية** «نوعية الحياة البشرية» من منظور إجمالي، على مستوى المجتمع، فإن الرقم القياسي للفقر البشري يستخدمها من منظور «الحرمان».

وتكشف المقارنة بين الرقم القياسي للفقر البشري (أو الحرمان) و**دليل التنمية البشرية**، عن وجود مفارقات صارخة في عدد من البلدان: فهناك بلدان تحقق تقدماً في ميدان التنمية البشرية بشكل عام، ومع ذلك يظلّ الفقر البشري منتشراً على نطاق واسع، وتحتل هذه البلدان مرتبة متقدمة حسب دليل التنمية البشرية، بينما لا يكون الأمر كذلك حسب الرقم القياسي للفقر البشري.

أ ـ المقابلة بين الفقر البشري وفقر الدخل

يركّز مقياس الفقر البشري على الحرمان من القدرات الأساسية، أي الحرمان المتعلق بسنوات العمر، والصحة، والإسكان، والمعرفة، والمشاركة، والأمن الشخصي، والبيئة. وتشكّل هذه العوامل في تفاعلها المتبادل قيوداً حادة على الخيارات الإنسانية.

وفي عبارة واحدة، يمكن التعبير عن مفهوم الفقر البشري إلى حدّ كبير بفقر القدرات. أما فقر الدخل ـ الذي أصبحت له الغلبة، للأسف، على التحليلات المتعلقة بالفقر ـ فإن قياساته تتعلق بمدى انتشار الفقر، المتعلق بخطوط الدخل المستخدمة في مجال رسم السياسات الوطنية أو في المقارنات الدولية. وقد ركّزت أعمال قياس فقر الدخل على مدى انتشاره أكثر من التركيز على عمقه أوحدّته[٦].

هذا، ويوجد ارتباط بين معدلات فقر الدخول ومعدلات الفقر البشري؛ بمعنى أن كلاً من

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧**، ص ١٥. وانظر أيضاً: عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٩ ـ ٣٠.
(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٣٦.

المعدلات المرتفعة أو المنخفضة للدخل مثلاً، ترتبط بمعدلات مرتفعة أو منخفضة من الحرمان. ومع ذلك، فيمكن لمعدلات فقر الدخل العالية أن توجد جنباً إلى جنب مع معدلات عالية للفقر البشري[٧].

ب ـ استراتيجية القضاء على الفقر[٨]

يرسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ في تقريره محل العرض ـ عدة عناصر أساسية لاستراتيجية القضاء على الفقر، ومنها:

(١) «التمكين السياسي» للفقراء بهدف التأثير في الظروف والقرارات التي تمسّ حياتهم.

(٢) التعبئة المجتمعية، من خلال إيجاد صيغ للعمل المشترك بين «الأطراف الفعالة» في المجتمع، بدءاً من الأسرة والمجتمعات المحلية والمنظّمات والتعاونية، مروراً بالنقابات ووسائل الإعلام أو الاتصال المجمعي، وشركات القطاع الخاص، والجماعة الأكاديمية، ومنظّمات المجتمع المدني، وانتهاءً بالأحزاب السياسية.

(٣) الدولة الفاعلة والحكومة المسؤولة التي تعمل لصالح الفقراء، وتحقق التنمية البشرية «المناصرة للفقراء»، مع تبنّي أسلوب التخطيط (المنطلق من القاعدة إلى القمة).

٣ ـ نحو برنامج للقضاء على الفقر بالتركيز على آلية المشروعات الصغرى والصغيرة

تتمثل أهم عناصر البرنامج المقترح في ما يلي:

أ ـ تبنّي سياسات للاقتصاد الكلي قادرة على الحدّ من الفقر

(١) تسريع النمو الاقتصادي، عبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة لمتوسط الدخل الفردي. وقدّر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** أن من اللازم زيادة معدل النمو للمتوسط المذكور (بما يعني يؤخذ بعين الاعتبار كلٌّ من معدل النمو السكاني ومعدل التضخم، وخصمهما من معدل النمو الإجمالي بالأسعار الجارية)، بنسبة ٣ بالمئة سنوياً من أجل تقليل معدل انتشار الفقر إلى النصف خلال عشر سنوات.

(٢) تبنّي نمط النمو الاقتصادي الكثيف العمالة لتحقيق ما يسمّى بـ «النمو الموالي» (أو المناصر) للفقراء. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن تخفيف حدّة الفقر يتطلب تبنّي الأنشطة والتكنولوجيا الكثيفة الاستخدام نسبياً لعنصر العمل، نظراً إلى فائدتها في رفع مستوى الدخول، وإلى أن الزراعة ـ من ثم ـ هي أول القطاعات قدرة على التقليل من الفقر، في حالة الاقتصاد المصري، يليها قطاع التشييد، وبعدهما الصناعة التحويلية، بينما تعتبر قطاعات

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٨) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ١٠٥.

الخدمات والمرافق العامة غير قادرة على المساعدة بصورة فعّالة في مواجهة الفقر[٩].

إن النمو الاقتصادي في حدّ ذاته، ولو كان سريعاً، إنما يمثل شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لتحقيق هدف القضاء على الفقر. فلكيْ يسهم النمو في تحقيق هذا الهدف يتعيّن أن يكون مقروناً بعدالة التوزيع من جهة أولى، وأن يتميز بكثافة نسبية لمكوّن التشغيل من جهة ثانية. ويعني ذلك أن هيكل النمو المتّسم بالأهمية النسبية المرتفعة للقطاعات القادرة على استيعاب العمالة، يكون أقدر على مواجهة الفقر، عبر تحسين الدخول والمتغيّرات الأخرى المرتبطة بالعمل، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

وبالإحالة إلى تجربة جمهورية مصر العربية، خلال فترة ١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، توصّلت بعض الدراسات المستندة إلى تحليل إحصائي لمسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة ـ على أربع دورات زمنية متتابعة ـ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة سجل نمواً حقيقياً بلغ ٤,٢ بالمئة في المتوسط سنوياً، مع تقلبات متكرّرة حول المعدل المتوسط[١٠]. ومع ذلك، فإن التشغيل حقق نمواً بلغ ٢,٦٣ بالمئة في المتوسط سنوياً خلال الفترة بأكملها[١١].

وربما يمثل ذلك أحد الأسباب المفسّرة لتزايد معدلات الفقر في مصر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت المعدلات الكلية للفقر عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ نحو ١٩,٥٦ بالمئة ـ وفقاً لخط الفقر المطلق ـ مقابل ١٦,٧ بالمئة عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ (وهو ما يعني أن ١٣,٦ مليون نسمة لا يمكنهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره)[١٢].

وإن نمط النمو الاقتصادي ذي كثافة التشغيل المنخفضة يتأكد من واقع الهيكل القطاعي للناتج، حيث تتواضع مساهمة القطاعات الأكثر قدرة على استيعاب العمل ـ وهي الزراعة والصناعة ـ إذ لم يزد نصيبها على ١٦ بالمئة و٣٣ بالمئة في المتوسط على التوالي، خلال الفترة المشار إليها، بينما تجاوزت مساهمة القطاعات الخدمية نسبة ٥٠ بالمئة[١٣].

وتجدر الإشارة، بصفة خاصة، إلى أن القطاع الزراعي تتركّز فيه الكتلة الرئيسية لفقراء الريف، إذ يعمل نحو ٤٤ بالمئة من أرباب الأسر الفقيرة الريفية في الأنشطة الزراعية، مقارنة بنصيبهم من إجمالي عدد السكان الذي لا يتجاوز ٢٩ بالمئة تقريباً[١٤].

---

(٩) Norman Loayza and Claudio Raddatz, *The Composition of Growth Matters for Poverty Alleviation*, Policy Research Working Paper; 4077 ([Washington, DC]: World Bank, Development Research Group, Growth and Macroeconomics Team, [2006]), pp. 21-23.

(١٠) هناء خير الدين وهبة الليثي، «النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر، ١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٢٤٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

ورغم تركّز الفقر الريفي، فإن الاهتمام بالزراعة يتقلّص، بدليل تدهور نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية، حيث وصل إلى ١٤,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥[١٥]. ويرجع ذلك بدوره ـ ضمن عوامل أخرى ـ إلى تراجع الاستثمارات الحكومية في الزراعة والبنية التحتية الريفية.

ويرتبط هذا التراجع بالأولويات الخاصة بالإنفاق العام، ومن بينها: التشغيل في القطاع الحكومي، ومرافق البنية الأساسية الحضرية، خاصة في مدينة القاهرة، على حساب الاستثمار الإنتاجي عموماً، والاستثمار الزراعي والريفي خصوصاً (وإن ذلك من شأنه الحدّ من قدرة الحكومة على توفير الدعم المالي والفني والتدريب اللازم للتشغيل في الريف والقطاع الزراعي ـ وخاصة للمشروعات الصغيرة والصغرى)[١٦]. ومن شأن هذه المشروعات استيعاب شطر مهمّ من العمالة الريفية المتعطلة والناقصة التشغيل والمنخفضة الأجور، القادمة من المعدمين وأصحاب الملكيات القزمية.

ونتيجة لكل ما سبق، فإن البطالة قد ارتفعت معدلاتها عبر الزمن. وحسب أحدث بحث لقوة العمل بالعيّنة لعام ٢٠٠٥، فقد بلغ عدد العاطلين ٢,٥ مليون فرد، بمعدل للبطالة ١١,٢ بالمئة، مقابل ١٠,٣ بالمئة عام ٢٠٠٤، و٩,٢ بالمئة عام ٢٠٠١[١٧]. والأهم في هذا السياق أنه «على عكس ما كان شائعاً من قبل من أن الفقراء لا يملكون رفاهية التعطّل، ومن ثم يعملون في أية أعمال تدرّ عليهم دخلاً، فإن مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤ أوضح أن معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي لدى الفقراء هي أقل من نظيرتها لدى غير الفقراء، وخاصة في المناطق الحضرية، بحيث فاقت معدلات بطالة الفقراء، المعدلات المناظرة لغير الفقراء: ١٢ بالمئة للفقراء مقابل ٧ بالمئة لغير الفقراء. ويعود السبب في هذه الظاهرة إلى نقص فرص العمل الرسمية للخريجين المتعلمين، ومن ثم فقد قاموا بإزاحة العمال غير المتعلمين وغير المهرة من سوق العمل حتى في الشق غير الرسمي»[١٨].

ولكن كيف يؤدي نمو التشغيل إلى المساهمة في التقليل من الفقر؟

لقد حدّد بعض المحللين الاقتصاديين **خمس قنوات** يستطيع التشغيل من خلالها خفض معدلات الفقر[١٩]:

- زيادة التشغيل بأجر (العمل المأجور لدى الغير).
- تحسين الأجور الحقيقية.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢١.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(١٧) انظر: «ملخص دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية،» **الأهرام**، ٩/ ٩/ ٢٠٠٧، ص ٢٦.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) Azizur Rahman Khan, «Growth, Employment and Poverty,» مذكور في: خير الدين والليثي، «النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر، ١٩٩٠/ ١٩٩١-٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» ص ٤٥ ـ ٤٦.

- زيادة التشغيل الذاتي (لدى فئة العاملين لحساب أنفسهم، أي أصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة).
- زيادة الإنتاجية في مشروعات التشغيل الذاتي.
- تحسين معدلات التبادل، أو الأسعار والإيرادات المقارنة لمنتجات المشروعات الخاصة بالعاملين لحساب أنفسهم.

ب ـ تشجيع نمط النمو (المناصر للفقراء)[٢٠]

ومن بين أهم السياسات والإجراءات المحقّقة لذلك: ضمان وصول الفقراء إلى الأصول الاقتصادية المهمة، وخاصة الأراضي في الأرياف، والمساكن في الحضر، والائتمان والدعم التقني والمؤسساتي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأرياف والحضر على السواء.

ومن واقع التجربة المعيشة في جمهورية مصر العربية، بالرجوع إلى الدراسات الميدانية الموثّقة في هذا الشأن، فإن الفقراء المشتغلين يتمركزون في القطاع الخاص غير الرسمي أو غير المنظّم، الذي يستوعب ٧ ملايين فرد، مقارنة بـ ٥,١ مليون فقط في القطاع الرسمي الخاص، بغير احتساب العاملين في القطاع الزراعي، الذين يمكن إضافتهم بصورة عامة إلى القطاع غير المنظّم.

وبعبارة أخرى، إن المشروعات الصغرى والصغيرة غير المنضوية تحت لواء التنظيم الرسمي، محرومة من رعاية الدولة المبذولة للقطاع الرسمي، وخاصة ضمن المشروعات الخاصة الكبيرة والكبرى، بدءاً من ارتفاع معدلات التبادل السعرية لمنتجاتها داخلياً وخارجياً، وانتهاءً بالدعم التقني (والدعم المالي غير المباشر) الذي تكفله قنوات متعددة، مثل «برنامج تحديث الصناعة» ـ إضافة إلى إمكانية الوصول الميسّر ـ والميسّر جداً ـ للتمويل المصرفي المحلي، والتمويل الأجنبي من باطن مشروعات المعونة الأجنبية، ولا سيما الأمريكية وغيرها. ودع عنك أثر السياسات الموجّهة إلى تشجيع الاستثمار من خلال النظم التشريعية المتعدّدة، وما تتضمنه من معدلات منخفضة نسبياً للضريبة، وفترات للإعفاء الضريبي غير المرشّد؛ ولا ننسى في هذا المقام مقدرة كبار «رجال الأعمال» على «التهرب» من الضريبة المستحقة أو التأخر في دفع المستحق منها لسنوات متتالية عديدة، إضافة إلى الاستفادة من دعم الطاقة الكهربائية، وإن بدأ ـ مؤخراً ـ خفض مبرمج لهذا الدعم.

ج ـ حالة المشروعات الصغرى والصغيرة

في ما يتعلق بالمشروعات الصغرى، تشير بعض الدراسات الميدانية الموثقة أيضاً ـ عن جمهورية مصر العربية ـ إلى أن هناك مليونين و١٨٠ ألف أسرة تحت خط الفقر (المطلق)، وأن عدد الأسر المحتاجة إلى ـ والراغبة في ـ الحصول على ائتمانات صغرى (ميكرو) يبلغ ٨٧٢ ألف أسرة، في حين لم يتجاوز عدد المقترضين النشطين ٢٥٦ ألف أسرة (حسب أرقام عام

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧**، ص ٨١.

٢٠٠٣)، وهو ما يعني أن نسبة المقترضين لا تتجاوز ٢٩ بالمئة من الإجمالي[٢١].

ويرجع نقص التمويل الإقراضي الموجّه إلى المشروعات الصغرى والصغيرة إلى عاملين:

(١) عدم إقدام المنظّمات والمؤسسات المعنية على التوسع في التمويل لهذه المشروعات، نظراً إلى اعتباره من قبيل «التمويل غير المأمون»، وخاصة في ضوء عدم قدرة أصحاب المشروعات المذكورة على تقديم «الضمان» اللازم، خاصة الضمان العقاري للقروض.

(٢) إحجام المشروعات الصغرى نفسها عن التقدم للاندماج في سوق العمل الرسمي، نظراً إلى الطابع التقييدي المفرط الذي يسم الإطار التشريعي المنظّم للمؤسسات المعنية، سواء في مرحلة التأسيس، أو التشغيل، أو تصفية النشاط والخروج من السوق.

ينطبق ذلك على مختلف «القنوات العاملة» على تقديم التمويل للمشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، وهي:

(أ) الجمعيات الأهلية، وتوفر ما يقرب من ٧٠ بالمئة من التمويل المتاح. وهي تعاني، بحكم القانون المنظم لنشاطها ـ قانون الجمعيات الأهلية ـ قيوداً جمة على إمكان تقديم هذا التمويل، بالإضافة إلى ضعف مقدرتها على الوفاء بضمانات الاقتراض من الجهاز المصرفي.

(ب) جهاز تنمية المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يشترط على المشروعات الصغيرة والصغرى ـ للحصول على المساعدة التقنية والائتمان الميسّر ـ أن يكون المشروع المعني مسجلاً وحاصلاً على ترخيص. وبعبارة أخرى، فإنه يستبعد المشروعات العاملة في الإطار غير الرسمي وغير المنظّم من عداد المشروعات المستفيدة من خدمات الصندوق الاجتماعي للتنمية.

(ج) الجهاز المصرفي، الذي يسد بابه تقريباً أمام المشروعات الصغرى والصغيرة، سواء في الإطار المنظّم أو غير المنظّم.

لذلك كله، تشير حالة المشروعات الصغرى والصغيرة في جمهورية مصر العربية، كمثال، إلى ضرورة تبني حزمة سياسات وإجراءات لمساعدة تلك المشروعات، نظراً إلى قدرتها العالية على خلق فرص العمل وتوليد الدخول في كل من الريف (داخل وخارج النشاط الزراعي) والمناطق الحضرية. ومن هذه السياسات والإجراءات ما يلي[٢٢]:

ـ الإقراض لمشروعات إنتاجية صغيرة تتلاءم مع ظروف صغار الزرّاع، وتوفير الشروط اللازمة لنجاحها من حيث الإمداد بالخبرات التقنية والمؤسسية والتسويقية الضرورية.

ـ دعم الصناعات الريفية الصغيرة بتقديم الائتمان والتدريب اللازمين لإقامة مشروعات غير زراعية، سواءً في الأنشطة التقليدية، مثل حياكة الملابس وأعمال الإبرة، أو في الأنشطة

(٢١) انظر ملخص دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، في: **الأهرام**، ١/ ١١/ ٢٠٠٧، ص ٢٤.
(٢٢) انظر ملخص دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، في: **الأهرام**، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٧، ص ٢٣.

ذات الطلب المتجدّد، كالحرف اليدوية وأعمال السجاد ومنتجات الألبان.

ـ **تطوير الإطار التشريعي المنظِّم لسوق العمل**، وخاصة بهدف إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، ورفع الحدّ الأدنى للأجور، ومنع الفصل التعسفي للعمال، وتقوية الإطار النقابي، ودعم دوره في التفاوض والمساومة الجماعية، سواء مع الحكومة أو مع أرباب العمل الكبار.

٤ ـ بناء رأس المال المعرفي والمهاري للفقراء وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة

إن من المهم في سياق التنمية البشرية ومواجهة الحرمان أو الفقر البشري، كما سبقت الإشارة، دعم قدرات الفقراء، خاصة القدرات التعليمية والصحية.

ويتحقق ذلك بصفة خاصة من خلال تصدّي الدولة لمهمة إعادة هيكلة الإنفاق العام، وخاصة منه الإنفاق الاجتماعي، باتجاه إعطاء المزيد من الاهتمام للتعليم العام والصحة العامة.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى ما يشير إليه بعض الباحثين من أن: «إعادة تخصيص النفقات الحكومية قد يحسّن مستوى خدمات الصحة والتعليم المقدمة، إلا أن ذلك قد لا يعود بالنفع على الفقراء بالضرورة، حيث إن الإنفاق على هذه الخدمات يمكن ألا يستهدف ـ بالكفاءة اللازمة ـ الأسر الأشد فقراً، وبالتالي فإن إعادة تخصيص النفقات الحكومية غير كافٍ، بل يجب أن تستند هذه النفقات إلى فهم دقيق للعوامل التي تحكم قرارات الأسر بشأن الرعاية الصحية والالتحاق بالمدارس، بما يكفل في النهاية تحقيق أفضل النتائج من الخدمات الاجتماعية المدعمة والموجّهة إلى الفقراء»[٢٣].

وبالتطبيق على المجال التعليمي، بما يكفل توجيه الإصلاح التعليمي لفائدة الفقراء، يتعيّن التركيز في عملية صنع السياسات التعليمية على ما يأتي، بصفة خاصة:

ـ القضاء على الأمية.

ـ توسيع المجال أمام الفقراء للحصول على الفرص التعليمية المتكافئة، وخفض تكلفة التعليم بالنسبة إليهم.

ـ تحسين نوعية التعليم الأساسي والتعليم الثانوي: العام والفني.

ـ تعزيز إمكانية وصول الفقراء إلى مؤسسات التعليم العالي[٢٤].

وباختصار، فإن من المهم تسهيل إمداد الفقراء برأس المال المعرفي والمهاري اللازم للحصول على فرص العمل المجزية، في ضوء «قوة الطرد» الآخذة في التنامي نحو إزاحة

(٢٣) خير الدين والليثي، «النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر، ١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» ص ٢٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

العمال غير المتعلمين وغير المهرة من سوق العمل في الدول العربية في السنوات الأخيرة، وفي إطار من التطور التكنولوجي العالمي والعربي المتسارع.

وتتأكد أهمية هذه الحقيقة من واقع الدراسات الاقتصادية المتخصّصة، في ما يتعلق بمثال جمهورية مصر العربية، كما قلنا، التي أثبتت عدم استفادة الفقراء بصورة فعّالة من الإنفاق العام والإنفاق الاجتماعي الموجّه نحو محاولات دعم مستويات المعيشة الاجتماعية، ضمن الإطار المقيّد لبرنامج التكيف الهيكلي الذي اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في شهر أيار/ مايو ١٩٩١.

وقد شملت الدراسات المعنية كلاً من الأبعاد الآتية[٢٥]:

ـ الدعم السلعي والخدمي، خاصة الدعم الغذائي، ودعم الطاقة والنقل.

ـ التأمينات والمعاشات التقاعدية.

ـ التعليم.

ـ الصحة.

ـ مستويات الدخول والأجور والأسعار، والإنفاق الاستهلاكي.

وقد خلصت إحدى هذه الدراسات إلى أنه « في ضوء الاحتياجات المتزايدة للسكان إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وفي ظل تصاعد تكاليف الحصول عليها. . فقد عانى المجتمع بكل فئاته من تدهور نوعية الخدمة التعليمية والصحية، فضلاً عن معاناة محدودي الدخل بالذات من ارتفاع التكاليف، بما له من انعكاسات سلبية خطيرة، في ظل تكريس التفاوت بين القادرين وغير القادرين، من حيث كمية ونوعية الخدمات التي يحصلون عليها»[٢٦].

بينما تخلص دراسة أخرى ـ في ما يتعلق بالتعليم ـ إلى أن «هناك بعض الأدلة على ضعف استفادة الفقراء من خدمة التعليم، أحدها وجود عدد كبير من الأطفال لا يلتحقون أصلاً بالتعليم المدرسي بمراحله المختلفة، وقدر هذا العدد ـ في أواخر التسعينيات ـ بنحو ٣,٣ مليون طفل، لا شك أن أغلبيتهم من الفقراء. كذلك فإن أكثر الأقاليم في مصر ارتفاعاً في معدلات الفقر، هي أقلها استفادة من الإنفاق على التعليم. ومن العوامل الأخرى التي تدفع في اتجاه ضعف استفادة الفقراء من التعليم، تراجع نصيب التعليم قبل العالي في موازنة التعليم ككل. . وينعكس ذلك بطبيعة الحال على مدى جودة العملية التعليمية، مما يؤثر بدوره في قابلية التلاميذ من الأسر الفقيرة للاستمرار في سلك التعليم»[٢٧].

(٢٥) انظر مثلاً: محيا زيتون، «الإنفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء: التطورات والآثار،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ١٣٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨)، وهدى السيد، «آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ٦، العدد ٩ (خريف ١٩٩٧)، ص ١١٧ ـ ١٧٤.

(٢٦) السيد، المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٢٧) زيتون، المصدر نفسه، ص ٦١.

ثالثاً: رؤية تنموية مستقبلية:
الصناعات الصغيرة والتطور العلمي ـ التكنولوجي

تناولنا في ما سبق واقع وآفاق تطوير المشروعات الصغرى والصغيرة كآلية لزيادة حجم التشغيل، وتحسين الدخول في الدول العربية، في إطار الحد من البطالة ومواجهة الفقر. ولكن هناك منظوراً آخر للموضوع محل البحث؛ ونقصد بذلك تقديم رؤية أطول مدى من الناحية الزمنية، باتجاه المستقبل، وأعمق وقعاً من حيث المضمون، باتجاه تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

من هذا المنظور، تتوارى إلى خلفية المشهد السياسات والإجراءات المتعلقة بمنهجية «حل المشكلات» (Problem-Solving)، وتبرز، في المقابل، الاستراتيجيا والسياسة المتعلقة بالأجلين المتوسط والطويل، والمتجهة إلى إحداث تحول هيكلي جذري للاقتصاد الوطني، وفي تركيبة التوزيع الاجتماعي للثروات والدخول في المجتمع العربي، بل وفي نماذج الممارسة السياسية وأنماط الثقافة السائدة أيضاً.

إننا نشير هنا إلى تغيير طبيعة النشاط بصورة كيفية، للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وموقعها بين الأنشطة المولّدة للناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستويات الإنتاجية والعائد. ويحيلنا ذلك، من بين أمور متعددة، إلى نموذج التنمية الأساسي، والواجب اعتماده في الوطن العربي. ولعل أول ما يواجهنا في هذا الصدد هو المقابلة بين أمرين:

ـ نسق التنمية ذات الدفع «الخارجي»، أي من خارج النسق أو النموذج أو المنظومة التنموية، من «المحيط» أو البيئة التي تغلّف هذا النسق، سواء تمثل هذا «الخارج» في قوى وطنية أو عالمية.

ـ نسق التنمية القائمة على قوى الدفع «الداخلي»، أي المبثوثة في حنايا المنظومة التنموية ذاتها وفي قلبها.

ولعل النظرة إلى ما هو «داخلي» وما هو «خارجي» بالنسبة إلى النموذج التنموي، تتعلق أول ما تتعلق بالدور المنوط بالتقدم التقني أو التكنولوجي في المنظومة الإنتاجية والتنموية، أو بالنسبة إلى دالة الإنتاج، بالتعبير الفني. ونشير هنا إلى التقليد «النيوكلاسيكي» في الفكر الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ـ الذي اهتم اهتماماً مركزياً بقوى العرض الإنتاجي ومتغيّرات دالة الإنتاج ـ على عكس «التقليد الكينزي» الذي أولى جلّ اهتمامه إلى مسألة «الطلب الفعلي»، خاصة الطلب الاستثماري، وإلى معامل رأس المال/ الناتج.

لقد قدم النيوكلاسيك (أو التقليديون المحدثون) مساهمة جوهرية في مفهوم دالة الإنتاج، وذلك بإضافة الدور الخاص للتقدم التكنولوجي. وفي أوائل الخمسينيات، عبّر روبرت سولو، الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد، عن هذا الدور من خلال اعتباره العامل المفسّر للزيادة في الناتج ـ أو للنمو ـ من غير طريق الإضافات الكمية لعاملي الإنتاج الأساسيين، وهما العمل ورأس المال؛ ويتمثل ذلك في «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج». وقد اعتبر التقدم

التكنولوجي هو «العامل المتبقي» (Residual)، بعد أخذ العمل ورأس المال بعين الاعتبار.

مع الوقت، تبيّن أن التكنولوجيا تؤدي دوراً أكبر من أن يعبّر عنه بفكرة «العامل المتبقي»، وأنها تمثل قوة دافعة مركزية للزيادة في الإنتاجية، بل أهم قوة دافعة لها. وتبيّن أيضاً أن التقدم التكنولوجي ليس قوة هابطة من حواف النسق التنموي، أو أعلاه أو أسفله، أو أنه من قبيل «هبات العوامل» (Factor Endowments)، ولكنه قوة تبنى بشكل عمدي أو قصدي، على مهل، في صلب العملية والمنظومة التنموية. وهنا تبلورت في الثمانينيات نظرية «التنمية المدفوعة من الداخل» (Endogenous Development) لرومر، في مقابل النظرية القديمة للتنمية المدفوعة من خارجها (Exogenous). وفي ضوء ذلك، اتضح أيضاً أن التكنولوجيا ليست هبة، ولكنها سلعة أو خدمة ـ تباع وتشترى في السوق، وأن لمبدعها حقوقاً تسمّى «حقوق الملكية الفكرية». وكان «تعملق» الشركات العابرة الجنسيات في الثمانينيات وما بعدها دافعاً لتشريع وتبرير احتكار تملك التكنولوجيا واستحقاق عائدها، ممّا تجلى في «اتفاقية الملكية الفكرية» ـ «تريبس» TRIPS ـ كإحدى الاتفاقيات المرتبطة باتفاق إقامة منظمة التجارة العالمية الموقّعة في مدينة مراكش عام ١٩٩٤.

هكذا أصبح من الضروري أن يعاد النظر في أدوار «فواعل التنمية»، وخاصة الشركات، ومنها الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأصبح من المهم أن ينظر إلى هذه المشروعات كآلية لتجسيد القوة المندفعة للتكنولوجيا و«البحث والتطوير» (R&D) وللتعلم والمعرفة والابتكارات.

إن المشروعات أصبحت صناعات، وذاع مصطلح «الصناعات الصغيرة». وأصبح من المهم بحث الدور المفترض للمشروعات والصناعات الصغيرة (والصغرى) والمتوسطة الحجم، فاعلة ومفعولاً بها، من الزاوية التكنولوجية.

لهذا كله يتعيّن علينا أن ننظر من جديد إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كآلية لاستئصال الفقر من جذوره، وليس لمجرد خفضه أو التلطيف من حدّته، وأن نركّز على دورها ضمن المنظومة العلمية ـ التكنولوجية للعملية التنموية. لا، بل علينا أن نبدأ بإعادة النظر في العلاقة الكلية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبين مجابهة الفقر في حدّ ذاته، وما يرتبط بذلك من إعادة النظر في مضمون النشاط الإنتاجي لهذا النوع من المشروعات، من الزاوية التكنولوجية بالذات. وهذا ما نحاوله في ما يلي.

١ ـ من «مجابهة الفقر» إلى رفع القدرة التنافسية والتكنولوجية في إطار عملية التنمية المجتمعية الشاملة

تواجهنا، بصدد الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرتان:

أ ـ النظرة الأولى ذات طابع تقليدي إلى حدّ بعيد، وتقوم على اعتبار الدور الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو امتصاص البطالة، ورفع مستوى «استيعاب العمالة» أو التشغيل. وهذه هي النظرة التي سادت الكتابات الاقتصادية المتخصّصة في العقود التالية للحرب

العالمية الثانية إلى السبعينيات والثمانينيات. ونشير بصفة خاصة ـ في ما يتعلق بالبحث الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ـ إلى عدد من الدراسات المتخصّصة الرصينة التي أصدرها معهد التخطيط القومي حول «الصناعات الصغيرة»، استناداً إلى الفكرة المركزية المتعلقة بالكثافة النسبية المرتفعة لاستخدام عنصر العمل في المشروعات الإنتاجية الصغيرة بصفة خاصة، مع الرجوع إلى التجارب الدولية الناجحة في هذا الشأن، وفي مقدمتها اليابان والهند(٢٨).

وجرى على النهج نفسه عدد آخر من الدراسات الأكاديمية، استلهاماً للفكرة المركزية السابقة، بالرجوع إلى الخبرة الدولية(٢٩).

وليس بعيداً عن ذلك، رؤى المخطّطين وصانعي السياسات بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث غلبة النظرة (التقليدية) حول المشكلات التي تواجهها: «مشاكل تمويلية، ومشاكل الحصول على المواد الخام، ومشاكل التسويق والتصدير، ومشاكل تكنولوجية، ومشاكل متعلقة بالمهارات البشرية»، وحول توصيات السياسات «تطوير البنية المؤسسية، وتطوير سياسة تقديم المعونة المالية والفنية... إلخ»(٣٠).

وحديثاً، حصل تطور في النظرة (التقليدية) إلى حدّ معقول، بتسليط الضوء على المساهمة الممكنة والضرورية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مجابهة الفقر، عبر زيادة التشغيل وتحسين الدخول. وقد لامسنا هذه النظرة بالتفصيل في المبحث السابق من هذه الدراسة، انطلاقاً من أدبيات المنظمات المتخصّصة المتفرعة عن «الأمم المتحدة»، ولا سيّما «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» والبنك الدولي.

ب ـ النظرة الجديدة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذه النظرة البازغة الآن، ومنذ فترة، على الصعيدين الأكاديمي والعملي، من خلال بعض أفرع الأمم المتحدة ومن خارجها.

في دراسة بعنوان: «زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك»، صادرة في عام ٢٠٠٤ عن «الإسكوا»(٣١)، نقرأ ما يلي:

(٢٨) انظر: معهد التخطيط القومي (جمهورية مصر العربية): «الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر)،» **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، العدد ١٨ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، و«دور الصناعات الصغيرة في التنمية: دراسة استطلاعية لدورها في الاستيعاب العمالي،» **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، العدد ٤٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨).

(٢٩) انظر مثلاً: فتحي السيد عبده، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥).

(٣٠) انظر: حسين الجمال، **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المناخ والمعوقات، لقاء الخبراء**، سلسلة أوراق اقتصادية؛ ٥ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٧)، ص ٥٣ ـ ٩١.

(٣١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك، دراسة حالة: صناعة الملابس في لبنان** (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٤).

«في ما مضى، كانت سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهدف تقديم المساعدة إلى أكثر المواطنين فقراً. أما اليوم، فإن هدف هذه السياسات أوسع بكثير، إذ إنها تسعى إلى تحقيق ازدهار القطاع الخاص وتأمين نمو أكثر استدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة. . . . . وإذا أرادت الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تتفادى التهميش، وأن تزيد قدرتها التنافسية من خلال زيادة فعاليتها في مجال الإنتاج، فلا بد لها من التكيّف مع الاحتياجات الجديدة للسوق، ومن اكتساب المهارات والمعارف اللازمة، وإدخال تغييرات ابتكارية على منتجاتها وعملياتها، وإعادة هيكلة عملياتها، ورفع مستوى التكنولوجيا التي تستخدمها، وتحسين ظروف العمل، وفرض أسعار «تنافسية» معقولة. وإذا أرادت أن تحافظ على قدرتها التنافسية في اقتصاد يتحول إلى العولمة، فعليها أن تستوعب هذه القواعد الجديدة، باعتبارها جزءاً من عملية تغيير مستمرة، لا باعتبارها سلسلة من الحالات النهائية التي لا تبدل بعدها»[٣٢].

وتمضي الدراسة نفسها قائلة: «مشكلة معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ومنها بلدان الإسكوا، هي أنها توجّه غالبية جهودها إلى الحفاظ على هامش ربحها الضيّق، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لمواجهة تحديات العولمة. وفي العادة، تعزى مشاكل هذه الشركات إلى صغر حجمها، وعدم مواكبتها للتطورات الجديدة، وعدم تصدّيها للعقبات الرئيسية، ناهيك عن عدم سعيها إلى تكتيل أو تشبيك عملياتها. وفي البلاد المتقدمة والنامية على السواء، مجموعة متزايدة من الأدلة توحي بأن المشاكل التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في حجمها، وإنما في «عزلتها المؤسسية»[٣٣].

وتضيف الدراسة ـ المشار إليها ـ حلاً إلى مشكل العزلة المؤسسية: «تمثل التكتلات والشبكات والمناطق الصناعية أشكالاً مختلفة من التعاون بين الشركات. ويشجع التعاون المؤسسي التعلم المتبادل بين الشركات والابتكار الجماعي. . . وتساعد هذه العلاقات على إيجاد بيئة أنسب للأعمال التجارية وأقوى دعماً للمبادرات الجماعية»[٣٤].

وفي إشارة إلى ضرورات تصحيح عملية صنع السياسات في الدول النامية عموماً، والدول العربية خصوصاً، نقرأ ما يلي: «إن الشركات لن تتوجه إلى انتهاج هذا «الطريق السريع إلى القدرة التنافسية» ـ أي «التكتيل» كعملية إنمائية ـ إلا إذا استوفيت شروط دعم أساسية، منها أولاً وقبل كل شيء، توفر الجهاز الحكومي الكفء، والمنظمات الوسيطة، وتدريب العمال ومنظّمي المشاريع، والتسهيلات الائتمانية، وغيرها من الخدمات»[٣٥].

إن مثل هذا الحديث يشير إلى الطريق الجديد الذي تختطّه الدول المتقدمة والمجموعة

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦.
(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٢.

«الناهضة» اقتصادياً، من الدول النامية، في شرق آسيا خاصة، لرفع القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وإذا كان التركيز في هذا المقام على خلق التجمّعات العنقودية للمشروعات، على هيئة تكتلات وشبكات للإنتاج، ولتقاسم المهارات التكنولوجية والتنظيمية، وفرص التسويق، فإن هذا يمثل طريقاً ناجعاً للتنمية الاقتصادية (من القاعدة إلى القمة)، وإن كان من الواجب الحذر من أن تكون الدعوة إلى التكتل والتشبيك سبيلاً إلى مجرد تحقيق مصالح الشركات العابرة الجنسيات، من خلال عملية «تدويل الإنتاج» في إطار تقسيم العمل الدولي الراهن.

ج ـ البعد التكنولوجي في القدرة التنافسية للمشروعات

يتحقق رفع القدرة التنافسية على مستوى المشروع، بمعنى الفوز في معركة التنافس مع المشروعات الأخرى، عن طريق الابتكار، بالتعريف «الشومبيتري»، وخاصة استحداث منتجات جديدة، أو إنتاج المنتجات القائمة بطرق جديدة، أو خلق تصميمات وخواص جديدة للمنتَج نفسه. بعبارة أخرى، إن التحسينات والتجديدات الإنتاجية، من باطن التطور المعرفي بـ «أسرار الصنعة»، وتراكم الخبرة، و«التعلم من خلال الممارسة» (Learning by Doing)، وأعمال «البحث والتطوير» (R&D)؛ إن كل ذلك يمثل «القاعدة الذهبية» للفوز في «معركة» المنافسة المحتدمة. ويشير ذلك أيضاً إلى أن التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة والصغرى والمتوسطة، من خلال التراكم المعرفي والقدرة الابتكارية، هو السبيل إلى الدعم الحقيقي لقدرتها التنافسية[٣٦].

فكيف يتحقق هذا التطوير التكنولوجي للمشروعات؟

توجد إرهاصات للبلورة العلمية والعملية لهذا الموضوع، منذ عدة سنوات[٣٧]. وفي ما يلي بعض المداخل للتطوير التكنولوجي لكل من المشروعات الصغرى من ناحية أولى، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى.

٢ ـ المشروعات الصغرى: من «الفكر الحِرَفي» إلى «الفكر الصناعي»

تختلف المعايير الحاكمة لتعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي

(٣٦) محمد عبد الشفيع عيسى، «البعد التكنولوجي في القدرة التنافسية،» في: **الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا: نحو رؤية جديدة**، عين (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٥ ـ ٢٥٥.

(٣٧) من بين هذه الإرهاصات، انظر: أحمد محمد حسين (أستاذ هندسة الإنتاج، بكلية الهندسة بجامعة عين شمس، مصر): «تكاملية الأداء الصناعي، مدخل منظومي للتعامل مع الصناعات الصغيرة،» ورقة قدمت إلى: **ندوة دور الصناعات الصغيرة في خطط التنمية** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٧)؛ «الصناعات الصغيرة والتكنولوجيا،» ورقة قدمت إلى: **ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨)، و«تحليل فرص الاستثمار المتاحة في المشروعات الصغيرة،» ورقة قدمت إلى: «**اجتماع خبراء**» **حول مجالات الاستثمار في المشروعات الصغيرة وتحقيق هدف التشغيل** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٢).

الأغلب، فإن معيار عدد العمالة يعتبر الأفضل نسبياً، من وجهة نظر المقارنات الدولية، حيث تعرّف المشروعات الصغرى (ويسود التطابق بينها وبين المنشآت الحرفية) بأنها المنشآت التي يشتغل فيها خمسة أفراد فأقل، أو من فرد واحد إلى خمسة. ويعرّفها بعض آخر وفق معيار العدد بعشرة عمال فأقل. أما المشروعات الصغيرة، فتعرّف بأنها التي تشغّل خمسين عاملاً فأقل (أو مئة عامل فأقل). وتعرّف المشروعات المتوسطة بأنها تشغّل ٢٥٠ عاملاً فأقل، أو أدنى أو أكثر نسبياً لدى آخرين.

ويلاحظ، كما أشرنا، أن الكثير من الباحثين يخلط بين المشروعات الصغرى والمنشآت الحرفية. وهذا الخلط له مبرّره، في الواقع العملي، نظراً إلى تركّز هذا النوع من المشروعات في الأنشطة التقليدية التي يمارسها فرد واحد، أو أفراد أسرة واحدة، أو فرد واحد مع عدد يقلّ عن أصابع اليد الواحدة من المشتغلين بالأجر. والأهم أن هذه الأنشطة تمارس باستخدام تقنيات وطرق للإنتاج (اليدوي والعضلي غالباً)، وتقع عند المستوى الأدنى على سلّم التطور التكنولوجي والتنظيمي والمؤسسي. وإذا كان هذا المستوى مقبولاً في أحوال معينة، مثل «أعمال الإبرة» والمشغولات المعدنية والخشبية لإشباع احتياجات جانب من القطاع السياحي، فإنه لا يعدّ مقبولاً في حالات أخرى: وخاصة «الإنتاج السلعي الصغير» في الصناعة التحويلية، وأعمال الإصلاح والصيانة. هنا يصبح «الفكر» المستخدم في أسلوب الإنتاج بصفة تقليدية (الفكر الذي يمكن أن يسمّى بالحِرَفي) معوقاً لزيادة الإنتاجية، وتحسين الكفاءة، وخفض النفقة، ورفع الدخل، لأصحاب هذه المشروعات من الأفراد والأسر التي تصنّف في عداد «الفقراء».

لهذا يجب تطوير المشروعات الصغرى باتجاه نقلها من ممارسة الطرق الحرفية التقليدية إلى انتهاج الطرق الحديثة، وفق ما يمكن أن يسمّى «الفكر الصناعي» الذي يتبع الأصول الهندسية الصحيحة. وفي ضوء ذلك، يعدّد بعض الباحثين المتخصّصين الفروق بين القطاع الحرفي وقطاع الصناعات الصغيرة في جملة أمور تتعلق بثلاثة أبعاد: المدخلات، والآلات والعمليات الصناعية، والعمالة، والمخرجات، وليس هنا مقام سردها تفصيلياً[٣٨].

٣ ـ المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة: مسالك التطوير التكنولوجي

من خلال بعض الإرهاصات البحثية حول الموضوع[٣٩]، ومن متابعة عدد من الدراسات والأبحاث الميدانية، يمكن أن نخلص إلى اتجاهات أساسية تحكم عملية التطوير التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، في الأفق التنموي المستقبلي، ممّا ينبغي أن يشكّل عناصر لدليل إرشادي لصانعي السياسات في الدول العربية تجاه دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وأهم هذه الاتجاهات ما يلي:

(٣٨) حسين، «الصناعات الصغيرة والتكنولوجيا،» ص ٤-١٥.

(٣٩) من هذه الإرهاصات، انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، «الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجي: إطلالة على التجربة المصرية،» ورقة قدمت إلى ندوة: **الصناعات الصغيرة والتنمية التي عقدت بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة، في فترة ١٩ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨).

أ ـ دمج الصناعات الصغيرة ضمن المنظومة الإنتاجية الوطنية، من خلال تحقيق «التشابك القطاعي»، بتأكيد علاقات «الاعتماد المتبادل» بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة، كما في صناعة السيارات، وصناعة الإلكترونيات والأجهزة الإلكترونية، وذلك عبر أساليب «التعهيد» أو «إسناد عمليات التشغيل إلى الغير» (Out-sourcing). وأهم الأساليب المستخدمة في هذا المجال، من واقع الخبرة الدولية، التعاقد الفرعي، أو التعاقد من الباطن، حيث تقوم شركة كبيرة بالتعاقد مع العديد من المشروعات الصغيرة، ولو بالآلاف، لتوريد المكوّنات والأجزاء وقطع الغيار، أو القيام بالتجميع، أو القيام بشطر من نشاط التصميمات والبرامج، ضمن الشبكة العامة للشركة، دولية كانت، أو عربية النطاق عموماً، أو قطرية.

ب ـ التعميق الصناعي، من خلال تأكيد العمق التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويتحقق ذلك بإقامة صناعة وطنية للآلات والمعدات الإنتاجية. وتسهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذه المهمة عبر تصنيع «آلات الورش» (Machine-tools) المخصّصة لأداء سلسلة الأعمال والمهام الإنتاجية في «المصنع»، مثل سباكة المعادن، والخراطة، وطرْق المعادن، وتسوية وطلاء السطوح، و«إن الصناعة بمعناها التكنولوجي الحقيقي هي مجموعة «عمليات» وليست مجرد إنتاج سلع»[٤٠].

ج ـ التكامل في السلسلة الصناعية والتكنولوجية، والمقصود هنا أن تندرج الصناعات الصغيرة في دورة علمية وتكنولوجية كاملة على المستوى الوطني (والعربي العام)، تبدأ بنشاط «البحث والتطوير»: البحث العلمي الأساسي، والبحث التطبيقي، والتطوير التجريبي ـ مروراً بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية والثانوية، وانتهاءً بتصنيع السلع التكنولوجية ـ سواء منها السلع الوسيطة لمستلزمات الإنتاج، أو «السلع الرأسمالية» من الآلات والمعدات الإنتاجية.

وبذلك تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن قبلها الصناعات الصغرى، جزءاً لا يتجزأ من نسيج المنظومة التنموية. ونأمل أن يهتم صانعو السياسات العرب بالدمج التكاملي للصناعات العربية القطرية في أفق التكامل الاقتصادي العربي، والعمل الاجتماعي العربي المشترك، سعياً إلى تحقيق التنمية العربية الشاملة في المستقبل ■

(٤٠) وردت هذه الفكرة منذ وقت طويل لدى: علي أحمد نجيب، **كراسة في تصنيع مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)، ص ٤٣ ـ ٥٧.